

تركيا تضيف تهما جديدة لتبرير اعتقال الصحفيين

وكشف تقرير أن شهر نوفمبر الماضي شهد حبس 4 صحافيين في تركيا واعتقال 11 آخرين، والاعتداء على صحافيين. وبلغ إجمالي أحكام السجن الصادرة ضد الصحافيين خلال الشهر الماضي 80 عامًا، وفق ما ذكرت صحيفة زمان التركية. وتصنّف تركيا كأكبر سجن للصحافيين في العالم، لوجود أكثر من 20 سجينًا خلف القضبان. ويقع في سجون تركيا نحو 50 ألف شخص على ذمة المحاكمة بزعم دورهم في الانقلاب الفاشل عام 2016. فضلا عن التضييق على حرية الصحافة، زادت القضايا القائمة على تهمة "إهانة الرئيس" في تركيا، خصوصا منذ عام 2016، إضافة إلى نشر الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي. وكانت وزارة العدل في تركيا أصدرت تقريرًا يرصد القضايا التي حركتها السلطات بتهمة إهانة الرئيس خلال 2017، كشف أن 6 آلاف و33 قضية رفعت بتهمة إهانة أردوغان، ونفذت الأحكام الصادرة فيها بحق ألفين و99 متهمًا. وحسب التقرير، فقد ارتفعت أعداد قضايا إهانة أردوغان في عام 2017 بنحو ألفي قضية عن عام 2016، الذي شهد رفع



نضال ضد القمع

فيلم وثائقي تونسي يفوز في مسابقة «مجالات» ببروكسل

وطنيّة في مهرجان نوادي المسرح وعرضت لاحقًا في عدة مناطق أخرى في تونس، كانت بمثابة اعتراف بالجهد الفني لمجموعة الشباب القادمين من منطقة لا تحظى باهتمام الحكومة. وأشار قاسم إلى أن الفيلم الوثائقي سيتم تطويره إلى نسخة أطول وسيعرض في العديد من المهرجانات في تونس وخارجها. وتناولت فيديوهات المشاركين في المسابقة مواضيع مرتبطة بمجالات الحوكمة الرشيدة ودولة القانون والتنمية الاقتصادية والحوار المجتمعي والهجرة والأمن ومناهضة العنف. كما نالت أريج عبود من سوريا، الجائزة الثالثة، عن تحقيق مصوّر حول التمييز ضد الأقليات في سوريا، خاصة النساء ضمنها. وانتج المخرجون الشباب المشاركون تقاريرهم لإبراز الفاعلين في المجتمع المدني ونضالاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.



فيلم «لكي نكون» يلفت الانتباه لقضية المناطق المهمشة

إسطنبول - أصدرت السلطات التركية أمرا باعتقال صحافيين اثنين لامتناعهما عن تقديم كلمات السر الخاصة بهاتفيهما، معتبرة أن هذا الامتناع يشير إلى احتمال إخفائهما مراسلات مع أعضاء تنظيم إرهابي. وركزت تقارير صحافية محلية أن قوات الأمن اعتقلت مراسلي وكالة "ميزوبوتاميا" الكردية سعديّة أسر وصادق توبال أوغلو، عقب مغادرتهم مقر وكالة الأنباء في 29 نوفمبر الماضي. وقضت الدائرة الثالثة لمحكمة الصلح والجزاء في إسطنبول بحبس الصحافيين، بزعم "انتمائهما إلى تنظيم إرهابي". وزعمت المحكمة في قرارها أن "المراسلين أبدوا موقفا يعكس امتلاكهما أدلة وإحتمالية إخفائهما مراسلات مع أعضاء تنظيم إرهابي، على خلفية امتناعهما عن فتح ملف الأمان الخاص بهاتفيهما المحمولين". وتأتي هذه الحادثة ضمن حملة تضييق ممنهجة ضد الصحافيين المحليين والأجانب على حد سواء، رغم اختلاف أساليب الاستهداف، حيث كشف مؤخرا نائب الرئيس التركي فؤاد أوكتاي عن إلغاء البطاقات الصحافية لـ685 صحافيا، مع انتقال صلاحية إصدار البطاقات الصحافية لرئاسة الاتصالات التابعة للقصر الرئاسي. وقال أوكتاي "إنه تم إلغاء ترخيص عمل الصحافيين بسبب تهديد الأمن القومي".

وأضاف أن هذا القرار يهدف إلى منع استخدام البطاقات المزيفة، والعمل على تسهيل عمل الصحافيين وزيادة هبة البطاقة الصحافية، مشيرًا إلى أنه تم إصدار 343 بطاقة صحافية "صفراء" في 2019.

وعقب الانتقال إلى النظام الرئاسي ألغيت الإدارة العامة للصحافة والنشر والمعلومات، وتأسست بدلا منها رئاسة الاتصالات.

بروكسل - قال الشاب التونسي غسان قاسم، الفائز بالجائزة الثانية في مسابقة «مجالات» للفيديو القصير في بروكسل، إن "المرضية التي تعاني منها تونس جعلت من الفن البعيد عن العاصمة، مجرد فكرة نظرية تكاد تضمحل"، لذلك جاء فيلمه ليرصد إحدى تجارب الشباب في هذه المناطق وكيف تحولت من مغامرة إلى مشروع ناجح. وشهدت المسابقة، التي أقيمت في بروكسل بعنوان "زوم على الميدان"، مشاركة 35 شابا وشابة تحت سن الثلاثين من 8 دول عربية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط وصل 19 منهم إلى التصفيات النهائية. وهدت الجائزة الأولى إلى الشاب السوري ربيع كرزون، عن تقرير مصوّر يتناول أوضاع مدينة طرابلس اللبنانية قبيل الثورة وخلالها عبر عدسة مجموعة من الشباب الإعلاميين الذين أشاءوا منصة إلكترونية دفاعا عن دقة المعلومة وتحسينا لصورة مدينتهم.

ونال غسان قاسم الجائزة الثانية عن فيلمه الوثائقي "لكي نكون"، الذي يتناول الفجوة بين المدن المركزية في تونس والمناطق المهمشة وغياب العدالة الاجتماعية.

وتحدث قاسم المتخصص في مجال الإعلام السمعي البصري والسينما، في تصريحات لـ"العرب"، عن فيلمه قائلا إنه أراد تسليط الضوء على مجموعة من الشباب اختاروا القيام بمغامرة فنية ثقافية فريدة من نوعها، لكنها تستحق التمكن والتفكير، ورصد نتائجها وتفاعل الجمهور معها.

ويحكي الفيلم الوثائقي قصة مجموعة من الشباب الملتزمين ضمن جمعية تنشط في مدينة قصر هلال التي تبعد 150 كم عن العاصمة تونس، أقاموا عرضا مسرحيا في الشارع، للتوجه إلى الجمهور مباشرة بشرعهم الفني الذي يحمل قضية تدعو إلى المواطنة والوعي

خسائر الإعلام تعيد رجال الأعمال إلى المشهد المصري

غياب الاحتراف والتنوع والمنافسة في وسائل الإعلام يتسبب بعزوف الجمهور



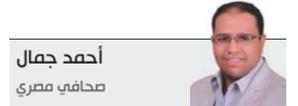
وجه إعلامية تبرز مجددا

يعيش الوسط الإعلامي المصري، حالة ترقّب وانتظار، في ظل الحديث عن تفكيك المنظومة الإعلامية، وتغيير طبيعة الملكية، بالاعتماد مجددا على مجموعة من رجال الأعمال لشراء بعض القنوات، مع انسحاب تدريجي من قبل بعض الجهات التي تولّت إدارتها مؤخرا.

ويستكي عاملون في قطاع الصحافة والإعلام من غياب هامش الحرية بسبب التدخلات الواسعة من دوائر حكومية في تناولهم لبعض القضايا والملفات، حتى أصبح الصوت الإعلامي واحدا، وغياب عنه الاحتراف والتنوع والمنافسة، ما تسبب في عزوف شق كبير من الجمهور عن متابعة الصحف والقنوات الرسمية والخاصة. وأكد مجدي بيومي، أستاذ الإعلام بالمعهد العالي للإعلام في القاهرة، لـ"العرب"، أن خطأ الحكومة، يكمن في أنها انتزعت ملكيات قنوات من رجال أعمال دون أن تكون لديها خبرة في إدارتها أو رؤية لتطويرها من جانب متخصصين، ما نتج عنه إنفاق مبالغ طائلة دون فائدة، وتراجع أداء وجاهية الإعلام رغم الإكثافات الضخمة والقدرات البشرية الهائلة.

خطة الإصلاح الإعلامي تتضمن توسيع هامش الحرية مع السماح بظهور شخصيات معارضة لا تعمل لحساب تيارات معادية

وتتملك قناة "دي.إم.سي" الإخبارية، استوديوهات وأجهزة وتقنيات عالية الجودة، وانفتحت عليها مبالغ ضخمة، ولم تر المحطة النور. وتم التراجع عن إطلاقها، رغم الحاجة الملحة للدولة المصرية إلى إطلاق قناة إخبارية. وقالت المصادر، "لن تتوقف خطوة الإصلاح في الملف الإعلامي على وقف سيطرة الحكومة على الملكية، لكن سوف يكون هناك هامش معقول من الحرية مع السماح بظهور شخصيات معارضة لا تعمل لحساب تيارات معادية، وتتكلم بلسان الشارع المصري وأوجاعه ليعود الجمهور إلى متابعة الإعلام المحلي". ويقول أحمد سعد، وهو اسم مستعار لمعد برنامج بقناة خاصة، إن المصريين اليوم يحملون بمشاهدة مذيع أو ضيف ينتقد الحكومة، وينقل غضبهم إلى صنّاع القرار. وأضاف في تصريحات لـ"العرب"، "الذين يتابعون

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - أعلنت قناة "تن" الفضائية المصرية، توقفها عن البث مع نهاية شهر ديسمبر الجاري، لأسباب تمويلية وإعلانية بحثة، واستباقا لأي صعوبات مالية في المستقبل نتيجة ضعف الإعلانات، في حين يبدو المشهد الإعلامي المصري مرتبكًا مع الحديث عن تغيير قادم في خارطة ملكية وسائل الإعلام.

وكشفت مصادر مطلعة لـ"العرب"، أن هناك منظومة إعلامية جديدة تلوح في الأفق، وتغييرا على صعيد الملكية والسياسة التحريرية التي يتم تطبيقها، مع عودة بعض رجال الأعمال إلى المشهد بشراء قنوات، وربما صحف خاصة خاسرة.

وعادت أسهم رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة، إلى الصعود مرة أخرى، لشراء باقة قنوات "أون"، التي تضم "أون العامة، وأون سبورت، وأون دراما"، بعدما كان يمتلكها، وباع أسهمه كاملة لشركة إعلام المصريين.

ومن المرجح أن يعود رجل الأعمال محمد الأمين لشراء قنوات "سي.بي.سي"، مرة أخرى، ويتردد اسم رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى، للاستحواذ على مجموعة قنوات "الحياة"، على أن تظل قنوات "دي.أم.سي"، تحت ملكية جهات حكومية، مع خفض عدد البرامج والعاملين.

وتمت في الأونة الأخيرة إزاحة بعض الوجوه التي كانت مكلفة بإدارة الملف الإعلامي، وإسناد المهمة إلى آخرين لتنفيذ خطة انسحاب الحكومة من المشهد على مستوى الملكية.

وأشارت بعض المصادر لـ"العرب"، إلى أن "إلغاء القبض على إحدى الشخصيات القريبة من الحكومة (ياسر سليم) التي لعبت دورا في إدارة الإعلام قبل أيام، يعد أحد ملامح خروج الحكومة من ملكية بعض القنوات والصحف بإزاحة هذه الأسماء. لكن عودة رجال الأعمال إلى الاستحواذ على الإعلام لا يعني ترك الساحة خالية تماما لهم، لأن هناك قناعة بأن هذا الملف سياسي ومن الصعب أن ترفع الحكومة يدها عنه بالكامل. ويعني ذلك، أن الرقابة على الإعلام سوف تتغير شكلها، وتعود إلى المتابعة